

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 098 / ع.ت.إ / 2021 بتاريخ فاتح صفر 1443 (9 سبتمبر 2021)، والمتعلق بإحداث كل من مجموعة «Stellantis NV» وشركة «FIH Mobile Ltd» لمنشأة مشتركة «Mobile Drive Netherlands B.V» ذات المسؤولية المحدودة والخاضعة للقانون الهولندي؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة رقم 108/2021 بتاريخ 5 صفر 1443 (13 سبتمبر 2021) والقاضي بتعيين السيد نبيل آيت صغير مقررًا في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 10 صفر 1443 (18 سبتمبر 2021) والذي يمنح أجل 5 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه؛ وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 12 من صفر 1443 (20 سبتمبر 2021)؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 15 من صفر 1443 (23 سبتمبر 2021)؛

وحيث إن الفاعلين في سوق تطوير وتسويق مقصورات القيادة الرقمية وخدمات الاتصال المخصصة لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 4 ربيع الأول 1443 (11 أكتوبر 2021)؛

وحيث إنه طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع اتفاق لإحداث منشأة مشتركة موقع بتاريخ 24 أغسطس 2121 بين كل من المجموعة الأوروبية «Stellantis N.V» المتخصصة في قطاع السيارات وشركة «FIH Mobile Ltd» التي تقدم خدمات تصنيع متكاملة لفائدة شركات الاتصالات؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12؛

قرار مجلس المنافسة عدد 106/ق/2021 صادر في 4 ربيع الأول 1443 (11 أكتوبر 2021) المتعلق بإحداث منشأة مشتركة مسماة «Mobile Drive Netherlands B.V» من طرف شركة «Stellantis N.V» وشركة «FIH Mobile Ltd».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 4 ربيع الأول 1443 (11 أكتوبر 2021) طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛

وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة؛

وحيث إن هذه العملية تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه، عندما تقوم هذه الأخيرة بشكل دائم بكافة مهام كيان اقتصادي مستقل، مما يستوجب توفر ثلاث شروط أولا، أن تكون المنشأة المشتركة خاضعة للمراقبة المشتركة من طرف كل مساهمها؛ ثانيا، أن تعمل بطريقة مستدامة؛ ثالثا، أن تؤدي جميع وظائف كيان اقتصادي مستقل؛

وحيث إن المنشأة المشتركة ستخضع للمراقبة المشتركة لمساهمها، وبالتالي فإن الشرط الأول السالف الذكر قد تم استيفاؤه؛

وحيث إنه يستفاد من ملف التبليغ أن المنشأة المشتركة التي سيتم إحداثها ستعمل بشكل دائم في السوق، وبذلك فإن الشرط الثاني المتعلق باستغلال المنشأة المحدثة على المدى البعيد يكون مستوف أيضا؛

وحيث إن مجلس المنافسة يعتمد في تحديد وظائف كيان اقتصادي مستقل على ثلاثة معايير مجتمعة أولا، أن تتوفر المنشأة على الموارد المالية والبشرية اللازمة لاشتغالها باستقلالية عن الشركات الأم؛ ثانيا، ألا يقتصر إحداث هذه المنشأة على إنجاز مشروع واحد ومحدد؛ ثالثا، أن تكون المنشأة المشتركة غير تابعة كليا للشركات الأم من حيث التموين والتسويق؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق ملف التبليغ واعتمادا على نتائج مسطرة التحقيق، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ تستوفي الشروط المطلوبة لممارسة الكيان الاقتصادي المستقل بشكل دائم؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهما تجاوز سقفي رقم المعاملات الإجمالي العالمي وكذا رقم المعاملات الإجمالي المحقق بالمغرب لمجموع المنشآت والمحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- شركة «Stellantis N.V»، مجهولة الإسم الخاضعة للقانون الهولندي والمقيدة بالسجل التجاري لأمستردام تحت عدد «00002f9576008» والمدرجة ببورصتي باريس ونيويورك. وتعد مجموعة «Stellantis» من بين أكبر مصنعي وموزعي السيارات في العالم، وتختص في إنتاج وتوزيع السيارات والتجهيزات المرتبطة بها من مقاعد، وأنظمة التحكم في الانبعاثات، وأنظمة داخلية وخارجية. وتضم المجموعة علامات تجارية مثل «Peugeot» و«Citroën» و«Opel» و«Fiat» و«Chrysler» و«Jeep» و«Lancia» و«Alpha Roméo». كما تنشط المجموعة في مجال توزيع خدمة ما بعد البيع وتقديم حلول التمويل المرتبطة بعمليات الشراء والكرء والتأجير؛

- شركة «FIH Mobile Ltd»، ذات المسؤولية المحدودة والخاضعة لقانون جزر الكايمان والمسجلة تحت عدد 96800، ويتواجد مقرها الاجتماعي بجزيرة كايمان الكبرى. وتخضع الشركة للمراقبة الحصرية لشركتها الأم / «Hon Hai Precision Industry Co.Ltd» «Foxconn» المختصة في تقديم خدمات التصنيع المتكاملة لفائدة شركات الاتصالات ومنتهي الهواتف المحمولة؛

- شركة «Mobile Drive Netherlands B.V»، وهي شركة مستقلة ذات المسؤولية المحدودة والخاضعة للقانون الهولندي. وتعتزم الشركة تطوير وصناعة مقصورات القيادة الرقمية وتسويقها لاحقا لفائدة مصنعي السيارات المتصلة بالإنترنت. وفي هذا الإطار، ستعمل المنشأة المشتركة على تطوير أنظمة معلوماتية للمساعدة على السياقة والترفيه وأنظمة الحوسبة السحابية المرتبطة بالسيارات المتصلة بالإنترنت؛

وحيث إنه حسب ملف التبليغ وكذا تصريحات أطراف العملية، فإن عملية التركيز الحالية تندرج في إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين شركة «Stellantis N.V» وشركة «FIH Mobile Ltd» في مجال تطوير مقصورات القيادة الرقمية وخدمات الاتصال المخصصة وتسويق هذه المنتوجات والخدمات لفائدة مصنعي السيارات؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلقة بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوقين المرجعيين المعنيين بهذه العملية هما :

- سوق منتج الأنظمة المعلوماتية المساعدة على السياقة ؛
- وسوق خدمة الحوسبة السحابية.

وحيث إنه تم تحديد السوق العالمية كسوق جغرافي لتطوير وتوزيع الأنظمة المعلوماتية المساعدة على السياقة، بالنظر لكون هذا المنتج مرتبط بالسوق العالمي لإنتاج السيارات المتصلة بالإنترنت (أنترنت الأشياء) حيث تنشط مجموعة من كبريات الشركات مثل «Bosch» و«Panasonic» و«Continental» و«LG» و«Faurecia» ؛

كما أنه تم تحديد السوق العالمية كسوق جغرافي لخدمة الحوسبة السحابية، كون موزعي هذه الخدمات يقدمون مجموعة من الحلول الموحدة تهم جميع الشركات، من بينها حلول البنية الأساسية كخدمة (Infrastructure en tant que Service- IaaS) والبرنامج كخدمة (Logiciel en tant que Service -SaaS) وبرنامج النظام الأساسي كخدمة (Plateforme en tant que Service-PaaS)، وهي شركات عالمية تنشط على صعيد السوق الدولية ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أسفر على أن العملية الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي سلبي على المنافسة، ذلك :

- أنه فيما يخص سوق منتج الأنظمة المعلوماتية المساعدة على السياقة، فإن المنشأة المشتركة المحدثة لا تعترم ولوج السوق الوطنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المدى القصير والمتوسط، كما أن حضور مجموعة «Stellantis N.V» في السوق الوطنية يقتصر على إنتاج وتوزيع السيارات وكذا تقديم خدمة ما بعد البيع بالإضافة إلى بعض الحلول التمويلية لبناء العلامات التجارية التابعة للمجموعة ؛

- وفيما يخص سوق خدمة الحوسبة السحابية، فإن الشركتين المعنيتين «Stellantis N.V» و«FIH Moibile Ltd» لا تنشطان على مستوى هذه السوق، ذلك أن شركة «Stellantis N.V» يقتصر نشاطها على إنتاج وتوزيع السيارات وتقديم بعض الخدمات والحلول المرتبطة بها (بيع السيارات). كما أن المنشأة المشتركة لا تعترم ولوج السوق الوطنية على المدى القصير والمتوسط كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه ؛

وحيث إن عملية التركيز لن يكون لها أي تأثير سلبي على المنافسة في سوق منتج الأنظمة المعلوماتية المساعدة وكذا في سوق خدمة الحوسبة السحابية بواسطة التأثيرات التكتلية، نظرا لكون العقد المبرم بين أطراف العملية لا يخول لشركة «Stellantis N.V» الاستفادة حصريا من المنتوجات والخدمات التي ستطورها المنشأة المشتركة «Mobile Drive Netherlands B.V» مستقبلا، ذلك أن هذه المنتوجات ستكون متاحة للشركات الأخرى المنافسة لشركة «Stellantis N.V» ؛
وحيث إنه بناء على ما سبق ذكره أعلاه، تبين أن العملية الحالية لن يترتب عنها أي تأثير سلبي على المنافسة في الأسواق المرجعية المعنية أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 098 / ع.ت.إ / 2021 بتاريخ فاتح صفر 1443 (9 سبتمبر 2021) يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بإحداث منشأة مشتركة مسماة «Mobile Drive Netherlands B.V» بين كل من شركة «Stellantis N.V» وشركة «FIH Mobile Ltd».

تم التداول بشأن هذا القرار خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقد طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة بتاريخ 4 ربيع الأول 1443 (11 أكتوبر 2021)، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، والسيدة جهان بن يوسف، والسيدان عبد الغني أسنينة وعبد اللطيف المقدم، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

عبد الغني أسنينة.

جهان بن يوسف.

عبد اللطيف المقدم.

